الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

من إعداد الطالب :
❖ غاليه الياس

تحت اشراف الاستاذ:
– الويشي هشام

لجنة المناقشة:

د. عبد الحميد فرج	جامعة الوادي	رئيساً
د. لويشي هشام	جامعة الوادي	مشرفاً
د. صادق جراية	جامعة الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي : 1443/1442 هـ – 2022/2021 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

من إعداد الطالب :
❖ غاليه الياس

تحت اشراف الاستاذ:
– الويشي هشام

الموسم الجامعي : 1443/1442 هـ – 2022/2021 م

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة والكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل التكوين وخارجه.

إلى الأستاذ المشرف: لويشي هشام إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شكروعرفان

أرى لزاما علي تسجيل الشكروإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، فالشكر أولا لله عزوجل على أن هداني لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل العلم وإن كان بيني وبينهم مفاوز.
كما أخص بالشكر أستاذي الكريم ومعلمي الفاضل المشرف على هذا البحث الأستاذ: لويشي هشام فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة وألطف إشارة، فله مني و افر الثناء وخالص الدعاء.
كما أشكر السادة الأساتذة وكل الزملاء وكل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

مقدمـــــــــة

مقدمة

حتل موضوع التنمية المحلية اهتمام الكثير من الدول و مختلف المنظمات من أجل الانتقال بالمجتمع و الفرد من حالة التخلف إلى حالة التقدم و الارتقاء نحو الأفضل و تلبية احتياجات الساكنة المحلية و البحث عن الامكانات المحلية المتوفرة و تسخيره الخدمته،مما يساهم في تقدمه و سيره في طريق النمو،و تحقيق التنمية المحلية يستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المؤثرين على المستوى المحلي و لعل أبرزهم المجتمع المحلي بإعتباره شريك فعال و أساسي للدولة في تجسيد مشروع التنمية،كون المجتمعالمدني قريب من المواطن المحلي و هو أدرى باحتياجاته و متطلباته من جهته و عجزالدولة عن القيام بتسيير و تنفيذ مختلف الأنشطة و البرامج التنموية من جهة أخرى،وعليه فإن زيادة متطلبات المجتمع المحلي فرض تفعيل أدوار و مهام مختلف الفاعلين فيالعمل التنموي،كما فرض وجود صيغ تمكن من تطبيق عند العمل في الميدان،لهذا فإنالآليات الموجودة بيد المجتمع المدني اليوم ببلادنا يمكن من خلالها الحكم على وجود أثرتنموي غير من حياة السكان المحليين نحو الأفضل.

و في الآونة الأخيرة ازداد نشاط المجتمع المدني و تنوعت أدواره و ازداد نشاطه بفعل العديد من المشكلات و الأزمات التي حركته من أجل دعم الدولة و تقديمالمقترحات و الحلول لحل هذه المشاكل و يبقى الهدف الرئيسي للمجتمع المدني هو تنميةالمجتمعات المحلية.

أهـــمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تبين أن موضوع المجتمع المدني و دوره في تحقيق التنمية المحلية يعتبر موضوعا هاما يؤكد على قيمته اسهام المجتمع المدني في سياق تصاعددوره و تنوع أنشطته في عملية التنمية المحلية.

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول تقريبنا لمعرفة دور المجتمع المدني في تدعيم عملية التنمية المحلية و محاولة النهوض بالدولة و تحقيق التقدم الاجتماعي

أهـــداف الدراسة

- محاولة وضع إطار مفاهيمي تحليلي للمجتمع المدني و ربطه بالتنمية المحلية

-محاولة بلورة صورة واضحة لمفهوم المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر ومساهمتهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي و الثقافي في الجزائر

-ابراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

-الوقوف على واقع المجتمع المدني من حيث تطوره و فعاليته في دعم التنمية المحلية.

-توفير مرجع علمي للباحثين في نفس المجال و اثراء الكم المعلوماتي لدى المطالعين للموضوع.

مبـررات اختيار الموضوع: لقد جاء اختيار هذا الموضوع وفق اختيارات موضوعيه و اخربذاتية مقسمة على النحو التالي:

-أ- المبررات الموضوعية

-معرفة تطور المجتمع المدني في الجزائر علاقته بالتنمية المحلية

-معرفة و الدور الوظيفي للمجتمع المدني في التنمية المحلية في مختلف الأزمات.

-ب- المبررات الذاتية

تكمن المبررات الذاتية في رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة و الرغبة في معرفة الأدوار الحقيقية التي يقوم بها المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية إضافة إلى ذلك فالأمر يتعلق بمنطقتي ومجتمعي زيادة إلى ذلك الانشغالات اليومية للمواطنين لفتت انتباهنا لدراسة هذا الموضوع و تسليط الضوء على الدور الحقيقيلمجتمع المدني ومدى فاعليته.

إشكـــــــــالية الدراسة

تسعى الجزائر جاهد إلى تحسين أوضاعها في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية من خلال السعي إلى رفع الأداء و الزيادة في الفاعلية لضمان الاستقرار و تحقيق السلم الاجتماعي و ذلك من خلال اشراك أفراد المجتمع في تسيير شؤونهم و إشراك المجتمع المدني في تحقيق التنمية.بالإضافة إلى ظهور تساؤلات حول دور المجتمع المدني و مدى مساهمته في عملية التنمية المحلية في الجزائر

لنطرح الإشكـــــالية التالية

●إلى اي مدى يساهم المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية؟

و في هذا الإطار يمكننا طرح إشكال فرعي متمثل في:هل المجتمع المدني الجزائري يؤثر في التنمية المحلية؟ما هي مكانة المجتمع المدني الجزائري؟و كيف يمكن فهم مساهمة المجتمع المدني في مواجهة التحديات و الأزمات؟

فرضيـــــات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية لا بد من طرح الفرضيات التالية:

.- 1- كلما زاد الدعم الحكومي والحفاظ على استقلالية المجتمع المدني زاد أدوارها

.- 2-مؤسسة المجتمع المدني و إسقلاليته هي المؤشر الحقيقي بالدفع بالتنمية المحلية

3-المجتمع المدني في الجزائر يقتصر أدواره على العمل الخيري التطوعي

4-التنمية المحلية هي عملية تعاونية مشترك بين الكثير من القطاعات و الشركات (الحكومة ،القطاع الخاص،المجتمع المدني)

حـــــــدود الدراسة:

1 -الحدود المكانية:

تناولت في هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني و حاولت ربطه بالتنمية المحلية

و ابراز دوره في التنمية المحلية و آلياته المتبعة في ذلك ومعرفة كيفية مشاركته في تسيير برامج ومشاريع التنمية ومدى فاعلية ذلك في الجزائر عـامة.

2-الحدود الزمنية :

اهتمت الدراسة بالتطور المرحلي للمجتمع المدني في الجزائر بصورة مختصرة انطلاقا من الفترة 2016 إلى غاية يومنا هذا.

منـاهج الــدراسـة

***المنهج التاريخي:**

يعتبر المنهج التاريخي من أكثر المناهج المستعملة في مختلف الدراسات بأنه يقدم تصور للظروف و المحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها التاريخي فهو يزودالعلماء بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق الدراسة النظرية و استخدامنا لهذا المنهج فيدراستنا مهم جدا لرصد التطورات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني و التنمية المحليةعلى حد سواء.

***المنهج الوصفي التحليلي:**

يعتمد الباحث على المنهج الوفي التحليلي في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث و تحديد مفهومها و مستوياتها المختلفة و لذلك استخدمناه لوصف ظاهرة المجتمع المدني و علاقته بالتنمية المحلية و تحليل المتغيرات المؤثرة في كلا الجانبين.

***المنهج المقارن:**

هو شكل من أشكال المناهج التي يتم استخدامها في البحث العلمي، والهدف من هذا المنهج هو عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك للتعرف على وجه الشبه فيما بينهم، وكذلك وجه الاختلاف أيضًا، وبالتالي يكون أمام الباحث العلمي فرصة للتعرف على كل شيء غامض متعلق بالظاهر، ويستطيع تفسيرها بكل سهولة.**حيث تناولنا دراسة المنهج المقارن وذلك من خلال مقارنة مفهوم المجتمع المدني وذلك من خلال تصور العربي والغربي والجزائري**

الدراسـات السابقـة

- دراسة عبد السالم عبد اللاوي:قدمت سنة 2011 كمذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"

- دراسة نور الدين بالقليل:قدمت سنة 2019 كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان "أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"

- شهيدة الباز "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد" كتاب الفساد و الحكم الصالح في الوطن العربي.

صعـــــــوبات الدراسة

في إطار انجاز هذه الدراسة و من خلال تتبعنا المتواضع للموضوع واجهتنى الكثير

من الصعوبات و تمثلت أساسا في جمع المعلومات المتعلقة بالتنمية المحلية و المجتمع المدني و قلة الدراسات السابقة للموضوع،فمعظم الدراسات التي وجدتها كانت عبارة عنتوصيف للموضوع و المبالغة فيه في الكثير من الأحيان و عدم وجود براهين على صحة القول زيادة إلى التشهير أو المدح غير المبرر لبعض فعاليات المجتمع المدني التي لاتؤثر في التنمية المحلية و لا ترقى إلى التغيير.

و بالرغم من هذه الصعوبات حاولنا دراسة الموضوع دراسة وصفية تحليلية بالارتكاز إلى بعض الوقائع الحقيقية بالأدلة المنهجية مع تشخيص المجتمع المدني في الجزائر و علاقته و دوره في تحقيق التنمية المحلية.

تقسيـــــــــم الدراسة

فرضت منهجية الدراسة تقسيم موضوع البحث وفق خطة منهجية متسلسلة و قسمناها إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة و قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين الفصل الثاني مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية إلى ثلاثة مباحث لنقوم في الأخير بختم هذه الدراسة بخلاصة و استنتاجات مع بعض التوصيات.

الفصل الأول

الاطار المعرفي والمفاهيمي للمجتمع المدني

يعد المجتمع المدني اليوم احد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع والدولة ككل، في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، والفكرية الثقافي خاصة في ظل التقلبات والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم والثورة المعلوماتية والتبادل المكثف للثقافات والمعارف وحتى العادات والتقاليد فيما يعرف بمفهوم العولمة أو القرية الكونية.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه

أولا–مفهوم المجتمع المدني:

أما عابد الجابري فيعرفه بأنه "ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، والقضاء المستقل، والأحزاب والنقابات والجمعات...الخ| "[1]

[1] محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ، السنة 15 ، يناير 1993، ص 05.

كارل ماركس فعرفه بأنه " خلية التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية –البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، إنه فضاء للصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتيا المختلفة. " [1]

يعرف عبد الغفار شكر المجتمع المدني بأنو:"مجموعة التنظيمات التطوعية المستقمة عن الدولة، أي بين مؤسسات القربة)الأسرة والقبيلة والعشيرة(ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهمية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو صالح لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" [2]

ثانيا– خصائص المجتمع المدني:

إن تنظيمات المجتمع المدني كيانات اجتماعية يشكلها الأفراد، وهي تنظيمات ذات طبيعة نسقية، تختلف فيما بينها تقدما وتأخرا وفي مستوى فاعليتها وذلك حسب درجة مؤسسيتها، ويعتبر عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير المحددة لدرجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع إليه الفضل في تحديد خصائص

[1] غازي الصوران ،تطور مفهوم المجتمع المدن وأزمة المجتمع العرب ، طبعة الاولى غزة مركز الدراسات النقد العربى ،2004،ص40

[2] سوفيانرميلّاوي ."دور المجتمع المدن في التنمية المحلية في الجزائر".)رسالة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر03، 2010 ،ص17

واضحة لمؤسسات المجتمع المدني يمكن دراستها واستخدامها للحكم على مدى تطور أي مؤسسة أو منظمة، "وخصائص المجتمع المدني أربعة، تضم كل خاصية مؤشرات فرعية تساهم في تعميق الدراسة وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، التعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس في مقابل الانقسام."[1]

وسنتناول فيما يلي كل خاصية ومؤشراتها بالعرض والتحليل.

أ – **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تشهدها البيئة التي تعمل فيها، فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فعالية وفاعلية، بحكم أن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية هي:

– **التكيف الزمني:** أي قدرة المؤسسة على الاستمرار، فكلما طال أمد وجودها ازدادت درجة مؤسسيتها.

– **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة، والتبادل السلمي وإبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى ازدادت درجة مؤسسيتها، ويعبر هذا عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي فسرعة التحول الاجتماعي

[1] صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة، دار سعاد الصبلح، 1991 ، ص 167

تقود لظهور أجيال من النخب ذات الميزات التنظيمية والمعايير الخاصة للإنجاز والقيم المتميزة.

– **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها، للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

ب – الاستقلال: ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطاتها مع وجهة المسيطر، إذ لا يمكن لأي سلطة مدنية أن تنمو وتستمر دون الحفاظ على حد أدنى من الاستقلال، يمكنها من إقامة رهانات خاصة، تتأسس عليها علاقات اجتماعية

متميزة ويتيح لها فرصة الحفاظ على طبعتها، كأطر حرة ومستقلة نسبيا لبلورة نشاطات وسلطات اجتماعية وسطية ومدنية، ويعطي لسلطتها قيمة ذاتية.

وتحدد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية:

– استقلال نشأة مؤسسات المجتمع المدني: تتشكل تنظيمات المجتمع المدني بالمبادرات الحرة للأفراد، لذلك يعود البحث في استقلالية نشأة التنظيمات إلى البحث في حدود تدخل الدولة في هذه العملية، وحدود تدخل الجمعيات الأخرى كالأحزاب السياسية وحدود تدخل الشخصيات النافذة وغيرها.

– الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، أي هل تمول من الدولة أو من جهات خارجية، أم تعتمد كليا على التمويل

الذاتي، من خلال مساهمات الأعضاء والتبرعات أو غيرها، فالتأسيس الاقتصادي يشكل أهم عناصر الاستقلالية، وأحد العناصر الأساسية من عناصر استمرارها، فصاحب التمويل هو صاحب القرار، والمؤسسة التي تتلقى الدعم هي أسيرة مصادر تمويلها.

– الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلال المؤسسة في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن أي تدخل خارجي، وما يعزز هذه الاستقلالية ويقطع الاختراق الداخلي والخارجي لها:

– وضع أسس اتصال بين مستويات المؤسسة.

– قيام تكافل بينها من خلال قواعد التضامن والتماسك كأولوية ضمن مكوناتها.

– تأسيس قواعد ممارسة داخلية، تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الانسداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية يؤدي بالضرورة إلى ضعفها، مما يحقق إمكانية هائلة لاختراقها.

ج– التعقد: ويقصد به تعدد المستويات الرأسية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود هرمية داخلها، وتحقق انتشار جغرافي واسع داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، فكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها وإمكانية الحفاظ على وجودها.

د– التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة، تؤثر على ممارستها لنشاطها، فكلما عادت الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية، تتعلق بنشاط المؤسسة وكانت طريقة حل الصراع سلمية،كان ذلك دليلا على تطور

المؤسسة، وكلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة وراديكالية، كان ذلك دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلة لا تباين فيه فوجود معارضة ايجابية وسلمية دليل على مرونة المؤسسة

المطلب الثاني: التصور الغربي والعربي للمجتمع المدني

أولا– **مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي**

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي الغربي، لاسيما مع تطور نظرية العقدالاجتماعي، التي وضع أسسها الأولى، المفكر البريطاني توماس هوبز، الذي برر شرعية الملكية المطلقةخاصة وان هذه الأخيرة تزامنت مع نضج مسالة فصل الدين عن الدولة "العلمانية" في أوروبا .[1]

فالفيلسوف توماس هوبز الذي احدث انقلابا فكريا في الفكر الغربي حين جعل كل سلطة مدنية منأصل مجتمعي دنيوي، يرى ضرورة أحكام قوانين العقل للانتقال من الحالة الطبيعة إلى الحالة السياسيةالمدنية، والتي تقوم على التعاقد الحر بين أفراد متساويين ومستقلين يتنازل فيه الأفراد ايراديا عن حرياتهموكل حقوقهم للحاكم، وبذلك يكون **هوبز** منظر للسلطة المطلقة.

والمجتمع المدني عنده مجتمع قائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، ووفق نظريته فانالسلطة تقوم على إرادة أفراد المؤسسة على قانون العقل وعلى احترام التعاقد.

[1] عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى العلوم السياسية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية(الجزائر)،،2010ص.111

ويتناقض جون لوكjean look" " مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها توماس هوبزhobos" "tomasلأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فانه يضيف في عقدهإمكانية مراقبة السلطةويتناقض مع فكرة السلطة المطلقة لهوبز، لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فان لوك يضيففي عقده الاجتماعي إمكانية مراقبة وعزل السلطة، إذا تجاوزت أملاءات قانون الطبيعة واذا أضرت بأملاكالمواطنين ومست بحرياتهم من دون وجه حق، وبهذا فقد جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة.[1]

ولقد أكد "هيغل" في تحديده المجتمع المدني بأنه تلك: "التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج أيطار العائلة والدولة."

يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية.

ويعرفه "غرا مشي" بأنه":مكون من مكونات دولة الطبقة، بينما يكون المجتمع السياسي الكونالأخر، فهو إذن مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدفإلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع ككل هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسةوغيرها[2]"

أما ماركس فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموعالعلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة

---

[1]2توفيق ألمديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، الطبعة الأولى، 91997، ص53.

[22]منصور مرقومة، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة(الجزائر،) يوم 03-2010/11/04، ص303.

التي تحدد طبيعة البنيةالفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات.

أما "الكيس توكفيل" فقد أشار في كتابه **الديمقراطية في أمريكا** إلى تلك السلسلة اللامتناهية منالجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات،اي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب[1] .

وفي تعريف الأستاذ ستيفن ديبلواSteven deule" انه أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات،غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكلالرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد الانضمام إليها واحد الجوانب المهمة في المجتمعالمدني انه كحيز مستقل، يعمل كمصد ضد سلطة الحكومة المركزية.

أما الأستاذ "ألان ريتشاردalainrichards" "فانه ينظر إلى المجتمع المدني على انه شبكة منالتنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشا بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية،أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن المؤسسات الارثية من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين[2] .

أما جان جاك روسوjack roses" " فقد ادخل مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني،

---

[1] احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 4000.41، ص

[2] 3زهير بوعمامة، محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني، وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني الأول، التحول الديمقراطي في الجزائر، 10-2005/12/11جامعة بسكرة(الجزائر،) دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع،2006،ص:112

وجعلالديمقراطية جزءا لا يتجزأ منه، برفضه لنظام التمثيلي واعتباره عملية تزوير للسيادة الشعبية، كما جعلروسو العدالة الاجتماعية شرط الحرية، واشترط أن تنسجم الإرادة الخاصة، مع الإرادة العامة، وجعل الشعبمدارا وهدفا لخطابه السياسي فالحكومة لا معنى لها ، والهيئة السياسية تتلاشى ما لم تعبر عن الإرادةالعامة.

ومن هنا اعتبرت نظرية السيادة لدى روسو العماد الذي تنهض عليه نظريته في التعاقد الاجتماعي[1] .

إن هذه الأفكار قد ساهمت إلى حد كبير في بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه، وعليه فيمكن أنيعرف المجتمع المدني حسي هذه النظرية كما يلي:

"كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمةعلى الاتفاق التعاقدي"

أما فيما يخص الطرق التي تتوزع بها السلطة فهي مؤسسة على مجموعة من القيم والمقسمة حسب المراتب الاجتماعية، فالقيم كالنبل والشرف والكرم والتضحية والفضيلة تشكل مصالح

ذاتية ومنافع شخصية، تساهم في التطور مثلها مثل حب التملك، والدفاع عنها هو دفاع الإنسان عن ذاته.

ويرفض مونتيسكو نظرية العقد الاجتماعي، فأي تعاقد أو اتفاق اجتماعي يفترض أصلا وجودمجتمعا قائما بحد ذاته، فالمجتمع موجود في الطبيعة ويكفي لتفسيره وجود غريزة الألفة

[1] عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي،المرجع السابق ص.473

والاجتماع، أما مايميزه كمجتمع مدني هو وجود القانون المدني الذي وضعة الإنسان والذي ينظم المشاكل الناتجة عن حياةالناس في المجتمع.

ثانيا- المجتمع المدني في الفكر العربي

اهتم العديد من المفكرين بمسألة تحديد مفهوم المجتمع المدني وتتبع تطوره في الفكر الغربي، وهذا فضلا عن تتبع تطور الأشكال التنظيمية التي اتخذها المجتمع المدني في خبرة المجتمعات الغربية، وقد عرف مفهوم المجتمع المدني العديد من التعريفات خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجية للمفهوم واستخدامه لتحقيق أهداف متباينة، مما جعل الساحة الفكرية العربية تشهد جدلا كبيرا بشأن مدى صلاحية مفهوم المجتمع المدني للتطبيق في الواقع العربي، وقد برز تياران في هذا الموضوع، الأول، تيار يرفض المفهوم ويتحفظ على صلاحية استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، مقابل تيار ثاني يقر بصلاحية تطبيق المفهوم في الواقع العربي، ويستخدمه كأداة نظرية تحليلية في دراسة الظواهر التي يعبر عنها في الواقع العربي من ناحية، كما يتخذه مدخلا لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية من ناحية أخرى.

1- التيار المتحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي

مع تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينيات القرن 20 في العالم العربي طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وحدود ملائمته للتطبيق في الواقع العربي، وقد عارض بعض المفكرين استخدامه لعدة حجج.

أ – الاتجاه الأول: ينطلق العديد من المفكرين في رفضهم استخدام مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي، من حقيقة التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في أوروبا، وارتباطه بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، وبخبرة ثورات صناعية وتكنولوجيا وسياسية ومعرفية وثقافية، "كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمعية" [1]،

ونظرا لعدم حدوث ثورات مماثلة لها في الخبرة العربية الإسلامية، وعدم تحقق النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية، فإنه "يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها، واستخدامه في بيئة أو بيئات مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة"(2)،[2]

فلا وجود حسبهم للمجتمع المدني في تاريخ مجتمعاتنا ولا في حاضرها، وتركيبته التاريخية منعدمة، فلا سوق حرة واسعة، ولا تنظيمات كثيفة كانت تمارس بداخلها الحريات على نمط حرية المبادلات.

ب– الاتجاه الثاني: لا ينطلق هؤلاء في رفضهم لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي من مسألة وجود المجتمع المدني من عدمه، بل ينطلقون من طرح في غاية الأهمية، وهي أن بنية المدن العربية هي بنية متريفة، ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الامتدادات المناطقية أو العائلية أو خليط منها، وهي غير قادرة على لعب دور المدن

[1] سعيد بن سعيد العلوي، مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر، ورقة قدمت إلى: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت مركز . دراسات الوحدة العربية، ج 1989 ،1 ، ص 171

[2] أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 26

الأوروبية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وأنها غير قادرة على تطوير مؤسساته واحتضان حركاته اتجاه المسألة الديمقراطية، بالنظر إلى أن المجتمع المدني في جوهره مجتمع مدن ولقد أورد متروك الفالح في دراسة له "بأنه لا نقول فقط بأن فكرة المجتمع المدني ضعيفة، وأن قواها تفتقر إلى مستلزمات ومقومات في بنيتها، وإنما نلاحظ ذلك كله ونتجاوزه إلى فكرة أعمق تتصل بانتقاء الفكرة من أساسها إذا ما تم ربطها بالإشغالاتالمدينية والريفية العربية وقواها، وكذلك بالمنظومات القيمية الثقافية العربية والإسلامية".

فإن كان التطور للإشغالات الاجتماعية بأوروبا سار في طريق تمدين الريف، فإن مثيلاتها للمسماة مدن في الدول العربية تبدو إشغالات مثقلة بالتكوينات الاجتماعية الريفية وثقافتها نتيجة تريف المدن العربية، وإذا كانت الإشغالات الاجتماعية (المدن) هي حاضنة لما يسمى المجتمع المدني وقواه وثقافته وبالتالي فعاليته، معطلة في أساسها وبنيتها في العالم العربي، فإنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني، ليس بسبب أن تلك القوى غير موجودة فيها، بل لأن المدن العربية وقواها على ما هي عليه غير قادرة على تمديد ثقافتها وتنظيماتها للريف[1] ويتجه أصحاب هذا الاتجاه لإدخال متغيرات في بنية ومفهوم وتسمية المجتمع المدني القائم والمتداول حاليا في البلدان العربية، وذلك بتبني مفهوم أشمل يأخذ مسمى المجتمع الأهلي، تستوعب تلك المجموعات الحديثة والتقليدية دون إقصاء، نتيجة تداخل المنظومة القيمية والثقافية للريف بالمنظومة القيمية والثقافية للمدينة في المدن العربية.

[1] متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن ، بيروت: مركز دراسات الوحدة. العربية، 2002 ، ص 24

ج- الاتجاه الثالث: ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم (علي أومليل 1992 ، ريما الصبان 1993 منيرة أحمد فخرو 1992) من طبيعة السلطة الاستبدادية في الدول العربية للتأكيد على انعدام وجود مجتمع مدني حقيقي في الواقع العربي، فتنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة، حيث لا يسمح بقيامها من الأصل في بعض الدول العربية، أو تعاني الضعف والهشاشة في الدول التي تسمح بقيامها، ويرجع ذلك حسبهم لثلاثة عوامل:

أولا: طبيعة النخب التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث أقامت هذه النخب نظما سلطوية عسكرية ومدنية، هيمنت على الاقتصاد والمجتمع في آن واحد، الأمر الذي أدى إلى دولة المجتمع، وحال دون تطور ونمو المجتمع المدني فيها، حتى النظم التي سمحت بقيام بعض تنظيمات المجتمع المدني، أخضعتها لجملة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية والأمنية، ما جعلها في الأخير مجرد امتدادات لأجهزة الدولة.

ثانيا: النشأة الخارجية للدولة القطرية في العالم العربي، حيث غرس المستعمر الأوروبي بناها في معظم الدول العربية، مما جعل نشأتها بعيدة عن كل واقع موضوعي، إذ "أن الدولة العربية لم تكن تطورا اجتماعيا طبيعيا وذاتيا لتلبية الاحتياجات الفعلية لوجود اجتماعي مشترك ومستمر. وبالتالي، تعبر عن المصالح المشروعة للقوى الاجتماعية الرئيسية التي تتطابق مع الممارسات السياسية القائمة في المجتمع"[1]، وهي كيانات خارجية مفروضة

[1] . - علي أومليل، "حول أسباب العنف السياسي"، ورقة قدمت إلى: العنف والسياسة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987 ، ص 18

على المجتمع، أنجزت وظائفه وسخرت مؤسساتها لهيمنة الدولة ونظام الحكم على كل الجهات والجماعات

ثالثا: استمرار التأثير المتزايد للتكوينات الاجتماعية العشائرية في الحياة السياسية للعديد من الدول العربية.

2- التيار المؤيد لصلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي

تجاوز العديد من المفكرين في العالم العربي كبرهان غليون محمد عابد الجابري وعزمي بشارة، مسألة التحفظ على صلاحية تطبيق مفهوم المجتمع المدني واستخدموا المفهوم كأداة نظرية تحليلية في دراسة الظواهر التي يشهدها الواقع العربي، واتخذه آخرون مدخلا لتحليل بعض قضايا التطور السياسي في الدول العربية، وقد انطلق أصحاب هذا الاتجاه لتبرير صلاحية تطبيق هذا المفهوم من عدة أسباب هي:

أولا: أن ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة نسبية، ليست حكرا على الغرب الرأسمالي، فهذه الظاهرة عرفتها خبرات ومجتمعات عديدة، لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره، كما أن الخبرة السياسية الإسلامية على صعيد الممارسة، مقارنة بأوروبا عرفت تاريخيا أشكالا تنظيمية عبرت عن جوهر مفهوم المجتمع المدني، كنظام الوقف ورجال الدين والطرق الصوفية، فمقابل صبغة أهل الدولة التي تتردد في مقدمة ابن خلدون، نجد أهل العصبية وأهل الحرف والصنائع والفرق وجميعها تعبر عن ديناميكية اجتماعية سياسية.

ثانيا: أن استخدام مفهوم المجتمع المدني كمفهوم نظري تحليلي أو غيره من المفاهيم ذات الطبيعة المماثلة، لا يشترط بالضرورة اكتمال الظاهرة التي تعبر عنها حتى يتسنى استخدامه.

ثالثا: تزايد عدد تنظيمات المجتمع المدني في غالبية الدول العربية منذ منتصف الثمانينات كالأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات والروابط، والتي تشكل بنية تنظيمية لمجتمع مدني لا يزال بصفة عامة قيد التكوين والتبلور، ولقد انقسم هؤلاء المفكرون إلى عدة اتجاهات في طريقة صياغة المفهوم وتحديد مؤسساته.

أ- **الاتجاه الأول:** يذهب بعض الكتاب كبرهان غليون ومحمود عبد الفضيل وعلي عبد اللطيف حميدة إلى جعل المفهوم مفتوحا، ليتضمن بنى تقليدية وحديثة، ويعرف أصحاب هذا الاتجاه مفهوم المجتمع المدني "أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطيا بين العائلة باعتبارها كوحدة أساسية ينبني عليها البنيان في المجتمع المدني من ناحية، والدولة ومؤسساتها و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"[1]، حيث يبرر

أصحاب هذا الاتجاه الحاجة لعدد البنى التقليدية ضمن منظمات المجتمع المدني، من عدة مواقع:

[1] محمود عبد الفضيل، ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية، ورقة قدمت إلى: قضية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز. دراسات الوحدة العربية، 1991 ، ص 489

.

أولا: موقع هذه المؤسسات في بناء المجتمع المدني العربي، حيث نهضت هذه المؤسسات بكثير من الأدوار لصالح الفرد والبلد، وهي محور الحياة السياسية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، ويعد الولاء لها أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي للفرد، فهي عقلية عامة ومبدأ تنظيمي وقناة من قنوات إعادة توزيع الدخل، فضلا لتقديمها الحماية والإعالة لشرائح اجتماعية في الوطن العربي، مع تشكيلها نظما للحقوق والواجبات.

ثانيا: أن مجتمع البداوة يحقق مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في مواجهة السلطة، وأن مواطنيه يتمتعون بحرية أكبر مما يتمتع بها مواطنو الحضر والريف، كما تعزز هذه المجتمع تقاليد أخلاقية فاضلة، تسهم في غرس الخصال الطيبة في المجتمع وتزيد من حصانته، ضف إلى أن البنى التقليدية تساهم في التماسك المجتمعي، ويمكن أن تكون في بعض الحالات من العوامل التي تدفع عملية التحديث وتحميها كما تم في اليابان مثلا.

ثالثا: أن التعامل الإيجابي للإسلام مع البنى التقليدية دليل آخر على فعاليتها، إذ تم استثمار فاعليتها، مع عزل العناصر الفاسدة فيها، كما أن تطوير بنية سياسية جديدة متمحورة حول جهاز الدولة وسلطتها لا يعني البتة محو البنى المدنية السابقة أو إقصائها، بل خلق أطر أكثر فاعلية في بناء مجتمعات سياسية كبيرة قادرة على توفير شروط التراكم الضروري للتنمية الحضارية، خاصة أن من بين الأمور التي تأخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن المجتمع المدني العربي، تعايش رموز ومكونات المجتمع المدني التقليدي مع مكونات ورموز المجتمع المدني الحديث.

رابعا: تأثير المظاهر والعلاقات الناتجة عن الاعتبارات الدينية عن المجتمع المدني وتداخل المنظومة القيمية والثقافية الريفية مع المنظومة القيمة والثقافية المدينية في مجموع المدن العربية. ويرى برهان غليون "إن السياسة لا تحتاج لتقوم إلى إلغاء البنى المدنية قبل السياسية، بل بما تقدمه من مبادئ ومؤسسات أكثر فاعلية تتيح توحيد هذه المؤسسات، لذلك فلا قيمة للسياسة إلا إذا ارتبطت بهذا المجتمع المدني أخذا وعطاء"[1]، لذلك يرى أن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والعائلية والثقافية والعادات والتقاليد، الكثير منها من ميدان المجتمع المدني، كما يرى أنه "ليس هناك في هذا المعنى أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، الذي يسعى من خلاله البعض إلى إدانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء آخر، وبالرغم مما يمكن لهذا التمييز أن يقدمه من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية والطائفية، فإنه يمنع فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع كمجتمع مدني، وبالتالي رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في

المجتمعات العربية أن تعالجها وتقدم لها الحلول"(2)[2]،كما ينتقد الاتجاهات القاضية بإقصاء البنى الأهلية من مؤسسات

المجتمع المدني، ويرجع ذلك لضرورة وضع أداة إيديولوجية جديدة بيد خطاب التحديث الفاشل في الوطن العربي في مواجهة الخطاب الإسلامي.

[1] برهان غليون، بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 ، ص89

[2] برهان غليون، بناء المجتمع المدني: نفس المرجع، ص 90

ب – الاتجاه الثاني: يحصر أصحاب هذا الاتجاه، ومنهم عزمي بشارة، محمد عابد الجابري وسعد الدين إبراهيم، المفهوم في البنى الحديثة وتجعله قرين الحداثة، أين يعرفون مفهوم المجتمع المدني أنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية الناشئة لخدمة مصالح أعضائها"[1]، وتبرير حصر بنى المجتمع المدني على البنى الحديثة ب:

أولا: أن البنى والمؤسسات التقليدية في المرحلة المعاصرة،لم تعد تنسجم مع المستجدات العالمية من اتصال وتقنيات تنظيم وتعبير وتمثيل وأنماط إنتاج واستهلاك، ولم تعد كافية وإن وجدت للتعبير عن حاجات "المجتمع الأهلي"، بل أحيانا أصبحت مداخل تجزئة وحروب أهلية، لا مداخل توحيد وتوازن.

ثانيا: أن العصب العشائرية تعمل على تأخير عملية التغيير الاجتماعي نحو الأمام، بتكبيل المواطنين بقيود وتقاليد تسهم في جعل حالة الانتساب إلى العشيرة، وكأنها الانتماء الوحيد الذي يتم من خلاله التعامل مع الآخرين، كما أنها تزيد من انقسامات المجتمع التي قد تؤدي لحدوث صراعات عشائرية تبدد طاقات الجماهير.

ثالثا: أن البنى التقليدية تعمل على خلق ولاءات بديلة للولاء الوطني، حيث أن الولاء الطائفي والعرقي وغيره هي نقيض الدولة الحديثة ومفهومها، إذ يؤلف التنظيم القبلي حاجزا قويا في وجه تشكيل دولة مركزية ويؤدي إلى ضعفها، فالقبلية والطائفية ذات طابع انقسامي، تؤثر سلبا في صلابة الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي أولا، وإعاقة عملية التنمية وبناء الوحدة الوطنية ثانيا وتقوي نفوذ الأسر الحاكمة.

[1] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 5

رابعا: أن جوهر الممارسة القبلية يتجسد في ذوبان الفرد في القبلية، مما يجعل تنشئته تتم بلا استقلالية، فلا يشعر الفرد بانتماء خاص، مما يؤدي إلى فقدان الفرد اعتباره كوحدة مستقلة أي ذات حقوقية لها حيز.

فالقبلية حسب أصحاب هذا الاتجاه طور اجتماعي متخلف معيق لتطور المجتمع المدني، بسبب ما تحاول أن تكرسه من غياب للمساواة بين أطراف المجتمع المدني ورفضها القوانين الناظمة للحركة الاجتماعية، "إن البنى العضوية هي سابقة لتكون المجتمع المدني بل هي جزء من عوائقه، إن المجتمع المدني ليس المجتمع كما هو في حالته الخام، وفي تركيبه العصبوي الموروث، وإنما هو في ثورته على بنيانه التقليدي"[1]

ويذهب المفكر المغربي محمد عابد الجابري إلى اعتبار المجتمع المدني هو "المجتمع الذي تحكمه الأغلبية، تتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية واستقلال القضاء، أي المجتمع الذي تقوم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية وتقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة"[2]، وتنتمي مسألة المجتمع المدني ومؤسساتها الطوعية برأيه إلى قيم المدينة، مقابل مجتمع القرية وقيمه وانتماءاته الموروثة.

ويرى سعد الدين إبراهيم إلى أن تحديد المفهوم يتم بدلالة عناصره، وأن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على عدة عناصر تحدد طبيعة تنظيماته، ولعل عنصر الطوعية أو الفعل الإرادي يعد أهمها، فالفرد ينتمي إلى تنظيمات المجتمع المدني طوعا، وهو السبب الذي

[1] . – أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص

[2] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 5

يفرض عدم عد البنى التقليدية ضمن مؤسسات المجتمع، باعتبار انتماء الفرد إليها انتماء مفروض أو موروث، إضافة للعنصر الأخلاقي باعتبار المفهوم منظومة قيمية ترتبط بسياق جديد هو سياق المدنية، وهي منظومة تختلف تماما عن المنظومات التقليدية، وأهم عناصر المجتمع المدني هي:

العنصر الأول: فكرة الطواعية كأحد الأفكار المشيرة لمجموعة ظواهر مهمة لتكوين التشكيلات الاجتماعية.

العنصر الثاني: فكرة المؤسسة التي تشير إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

العنصر الثالث: يتعلق بالغاية والدور لهذه التكوينات، حيث يجب أن تتم بالاستقلال عن السلطة السياسية.

العنصر الرابع: اعتبار المفهوم منظومة قيمية وفق التطور الذي يجعل منه رافدا لأي مشروع حضاري.

ج- الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه كمحمد مصلح، كمال عبد اللطيف، أن هناك شروط تاريخية يجب توفرها لتحقيق تفسير معين للمجتمع المدني في الواقع، فعند إطلاق اسم المجتمع المدني على كل مرحلة من مراحل التحول الاجتماعي والسياسي، فهذا يعني "أن مرحلة تشيد المجتمع المدني في الوطن العربي اليوم تعني تحقيق الديمقراطية، وليس

مجرد إقامة المؤسسات المدنية الحديثة لموازنة البرلمان، ولا يجوز القفز عن المرحلة الضرورية

كتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لتحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدني قائم على توفرها في الغرب"[1]،"فتاريخ المجتمع المدني ليس تاريخ المنظمات والمؤسسات الأهلية، بل التشديد على دور هذه المؤسسات." [2]

ويرى محمد عابد الجابري "أن الفرق بين مجتمع مدني وآخر يقوم على عناصر مهمة منها طبيعة الحياة المدنية، وكذا التسامح في إطار التنوع والتعددية من أجل القيام بالمهام الديمقراطية"[3]، في حين يرى عزمي بشارة أن "المجتمع المدني دون سياسة وخارج سياق المعركة لأجل الديمقراطية هو عملية إجهاض، حيث أن الديمقراطية المتعثرة في حاجة لمفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي، وليس الانتقا للمفهوم غامض يسترخي خارج السياسة"[4] ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من أن عملية اللاتسيس، هي عملية انحراف على حقيقة وجود المجتمع المدني، وأن استخدام المفهوم يجب أن يتم في سياق النضال من أجل تحقيق الديمقراطية ونشر قيمها في المجتمع، فاستخدام مفهوم المجتمع المدني يجب أن يعين على إصابة مجموعة من الأهداف أهمها الدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، وهو عمل يقضي الدفاع عن مطلب المشاركة والتبادل بالصورة التي تؤدي لتقليص آلية الإكراه التي تمارسها

[1]. عزمي بشارة، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص19

[2] – متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 29

[3] محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 6

[4] عزمي بشارة، نفس المرجع،ص19 .

الكثير من الدول القطرية العربية، فيتحول الدفاع عن المفهوم لجزء من الدفاع عن مشروع الديمقراطية في الدول العربية.

المطلب الثالث: خصوصية المجتمع المدني الجزائر:

نظرًا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الإعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام فبعد استقلال ، وخصوصا اثر التحول الديموقراطي وتبني سياسة التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر، على أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديموقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير و التجنيد و التمثيل و المراقبة [1]، و توازيا مع دلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر ، التي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني ، الذي احتل ولا يزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب ، بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والثقافية و التنموية . وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ببلادنا العمل

[1] عبد النور ناجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف، عدد / 207 ، ص 2007 .

على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل :

أ – تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة ، أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية.

ب – العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية .

ج– في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

د– في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.

هـ– في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية.

و– في مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر.

ك– في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.

ل– في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.

ن– في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

ورغم ذلك فإن هناك بعض أوجه القصور في آلية عمل، منظمات مؤسسات المجتمع المدني ببلادنا ، نذكر منها بإيجاز ما يلي: [1]

أ– التكوين والتسمية : لو نظرنا إلى المسمى السائد لمعظم منظمات المجتمع المدني أن معظمها إن لم يكن جميعها ينطوي تحت مسمى "جمعية" ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم "جمعية خيرية" وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل

[1] . عبد النور ناجي، نفس المرجع ، ص 209

الخيري أو الإحسان والتي يتبناها البعض إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوعا من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموي وضعف القضايا المطلبية للتنمية الشاملة وانحصر عملها في الجانب الخدمي أو الدعائي الموسمي المعتمد على المساعدات والمعونات التي يقدمها المانحين .

ب- الخدمات :اتسم نشاط تلك الجمعيات والمنظمات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية .و تقديم هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة. إضافة إلى بقاء معظم المستفيدين والمستهدفين من تلك الخدمات كفئات غير منتجة وغير عاملة بانتظار الهبات والمساعدات التي سوف تقدمها لهم تلك الجمعيات. وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي، والتنموي بمفهومه الشامل.

ج- مصادر الدعم المالي: ارتباط قيام أو إنشاء أو استمرار إنشاء تلك الجمعيات أو المنظمات بتوفير الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات .و كذا ضآلة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها . إضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل لتلك12الجمعيات والمنظمات والتي

تعتبر مصدرا للتمويل، الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات أو المنظمات والجمعيات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة ولهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المادي حيث تستأثر بعض المنظمات والجمعيات على الدعم المادي أو التمويل من الجهات الحكومية أو المنظمات الإقليمية أو الدولة الداعمة والمانحة والأخرى لا تحصل على أي دعم يذكر .

د- البناء الهيكلي والقدرات : البناء الهيكلي لمعظم منظمات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف التي تنشأ لأجلها تلك المنظمات، كما أن بعضها يفتقر إلى رسم الخطط والأهداف الواضحة والبعيدة المدى لاستمرار نشاطها .فطبيعة عمل تلك الجمعيات لا يسير وفقا للإطار المؤسسي المستند إلى تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية وفتح السجلات المالية والإدارية ونظام الأرشفة . كما أن عدم امتلاك بعض المنظمات أو معظمها للمقرات الدائمة يضعف عملها، وكذا تنقل أعضاءها أو توقفهم عن مزاولة نشاطهم .وافتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط . إضافة لقلة أو انعدام برامج التأهيل والتدريب الموجهة لقيادة وأعضاء الهيئات الإدارية العاملة في تلك المنظمات أو الجمعيات أدى إلى ضعف مستوى الأداء فيها .كما أن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها، حيث

لا تعي تلك الشخصيات إلى ضرورة عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات لتوفر البيانات الدقيقة للجهات المانحة، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات المعنية .

ويأتي أخيرا عدم وضع خطوط واضحة للسلطة لمتخذي القرار في هذه المنظمات وعدم وضوح المهام والمسئوليات لدى تلك القيادات في هذه الجمعيات والمنظمات لتحسين أداءها مما يقود إلى قيام تلك المنظمات بأعمال ومهام غير ضرورية أو مزدوجة كما تكون بعيدة عن الأهداف المرسومة إن وجدت .

هـ- مشاركة المرأة : يتضح جليا ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل الطوعي والذي يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية ويرجع ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والتي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وإن تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظرا للحاجة الاقتصادية بالأساس ، والتي اضطر البعض للقبول بخوض المرأة لمجالات العمل وإن كانت بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة في أعمال معينة كالتدريس والطب .. وغيرها ، ولكن نظير دخل مادي يوفر ظروف معيشية أفضل للأسرة. أما العمل تطوعا وخاصة في منظمات المجتمع المدني فما زال لا يلقى تجاوبا عند معظم النساء في بلادنا

المبحث الثاني: المضامين المعرفية و المفاهيمية للتنمية المحلية

نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في جميع الميادين أصبح الحديث عن

التنمية شيء ملحا و ضروريا للتقدم نحو الأمام وهذا لا يكون إلا عن طريق مشاركة فعلية من أجل تنمية المجتمع المحلي و العمل على بذل كل الجهود للوصول إلى رفاهية المجتمع و تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

- بأنها تلك" العمليات التي يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية)لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.[1]
- عرفها الدكتور فاروق زكي":التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي و السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصاديةالاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهاليأنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدماتالفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فاعلية.[2]

[1]سليماني محمد يايزيدعلي،أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مجلة الاقتصاد والتنمية،العدد،13جامعة المدية،دون ذكر سنة النشر ،ص 16.

[2]مصطفى الجندي،الإدارة المحلية و استراتجيتها، الإسكندرية،منشأة المعارف، 1987،ص49

- تعريف محي الدين صابر":مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة .[1]

المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية

في معظم الدول النامية يمكن أن تساهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية بتوفير وسائل الاتصال بين المجتمع و التخطيط القومي مما يسمح بالتأثير المتبادل،كما تساهم بعض برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المستعصية على المستوى الوطني مما يجعل الموارد القوية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة أي أن التنمية المحلية ترفع جزء من العبء عن كاهل الدولة.فتجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع و هذا يمهد لتخطيط الواقعي للتنمية محليا.[2]

تحسين الظروف و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي و المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات في التقدم و زيادة القدرات و الخبرات و معارف الأفراد عن طريق التكوين في المجتمع المحلي و

[1] عبد المطلب عبد المجيد،التمويل و التنمية المحلية،الاسكندرية،الدارالجامعية،ص 184

[2] أحمد مصطفى خاطر،تنمية المجتمع المحلي،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1999،ص234

البيئة التي تدور فيها عملية التنمية و توفير المناخ المناسب للتنمية،مثل معرفة حقوق وواجبات الفرد وشعوره بمدى تأثيره في العملية التنموية.[1]

[1] خنفريخيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3- 2011/2010، ص28

خلاصة الفصل:

ومما سبق استخلص أن المجتمع المدني يشكل تلك الحلقة الرابطة بين الجهاز الحاكم في الدولة وبينالمجتمع كطبقة محكومة باعتباره مجال واسع للتعبير عن الرأي وميدان لتجسيد الأفكار، فقد باتت مؤسساتالمجتمع المدني ضرورة حتمية في الدولة لضمان استقرارها في ظل تبلور مفاهيم الديمقراطية ، الحكم الراشد،العولمة، الانفتاح ، حيث شهد المجتمع المدني تطورا بالغا ، علما أن هذا الأخير عرف منذ القدم حتى وانلم يكن مؤصلا بمفهومه الحالي، إلا انه تجسد من جانبه ألممارساتي ، من خلال القيام بادوار الإرشاد و الإصلاح والعمل التطوعي.

كما تناولنا إطار مفاهيمي للتنمية المحلية واعتبرت بأنها تلك العملية التشاركية بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية بهدف تطور أسلوب الفكر لدى المجتمع وتم التطرق الى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية المحلية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثاني

مساهمة المجتمع المدني

في التنمية المحلية

أن منظمات المجتمع المدني مطالبة أكثر من وقت مضى وملزمة بمساعدة الدولة في تحقيق تنمية محلية ،وهذا الموضوع يحظىباهتمام كبير من طرف جميع الدول بما فيها الجزائر لما لمنظمات المجتمع المدني من دور في جميع الجوانب سواءالاجتماعية والاقتصادية والسياسية اذا كانت تبحث عن شراكة حقيقية مع الدول.

المبحث الأول: طبيعة مؤسسة المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية

المطلب الأول:طبيعة مؤسسة المجتمع المدني الجزائري

مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن أشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية،الاقتصادية و السياسية التي تدافع عن مصالح أعضائها و تؤثر في صنع التغيير و تعمل باستقلالية عن الدولة و تقبل الاختلاف بالوسائل السلمية وهي أداة لرسم السياسة العامة و عليه الطابع المؤسساتي هو الأساس الذي تقوم عليه هذه التنظيمات و من بين هذه المؤسسات:[1]

أولا–الأحزاب السياسية :

يستبعد الكثير من المفكرين الأحزاب السياسية من قائمة المجتمع المدني وبعضهم الآخرين ضمن عناصره نظرا لدوره في صنع القرار السياسي[2]فهي تساهم في المعارضة لنظام القائم وتحقيق القوة .فالحزب السياسي اليوم أصبح له مهمة في تجسيد الرقابة على الدولة ولم يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية والتنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق الإنسان وبالتالي تعتبر الأحزاب

[1] كريم بركات،مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان،مذكرةتخرج،جامعة الجزائر،،2005ص42
[2] ناديةخلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية،دراسة تحليلية قانونية،مذكرةتخرج،جامعة باتنة،الجزائر،،2005ص124

السياسية مؤسسة عامة من مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته الفردية من خلال تنظيم مشاركة فعلية للأفراد في الحياة السياسية .[1]

ثانيا-الجمعيات :تتعدد وتختلف اختصاصات ومجالات الجمعيات فمنها من تتكفل بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين ومنها من تهتم بالبنية واخرى ذات طابع ثقافي وفني إبداعي زيادة الى منظمات حقوق الإنسان التي تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان ويبرز دورها في التوعية والتوجيه والتعبئة ووجود هذه دليل على وعي المجتمع بأهمية تمتع الإفراد بحقوقهم والدفاع عنها . [2]

ثالثا-المنظمات غير الحكومية: يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة و القطاع الخاص ولا تهدف إلى الربح ،تسعى للتأثير في السياسة العامة لدولة وتهدف الى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولي وجمعيات الهلال الحمر في البلاد الإسلامية تتنوع منظمات غير الحكومية بوظائفها تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جو ديموقراطي ومن وظائفها ما يتعلق بالتنمية حيث تقدم معونات اقتصادية للقطاعات الفقيرة ونشر ثقافة المبادرة والتطوع والتواصل.[3]

رابع- النقابات العمالية والاتحادات المهنية:تعد النقابات العمالية والاتحادات المهنية من ابرز التنظيمات الفاعلة في فضاء المجتمع المدني لكونها تشكل قاعدة شعبية في اغلب الدول ولها تأثير كبير فقامت في الكثير من الحيان بالعديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الاستبدادية وعملت على إسقاطها وهي تشكل نواة مركزية للمجتمع المدني باعتباره

[1] بد الوهاب بن خليفة،مدخل إلى علم السياسة،دار قرطبة للنشرو التوزيع،المحمدية الجزائر،،2017 ،ص171

[2] ناجيعبدالنور ،مدخلإلىعلمالسياسة،دارالعلومللنشروالتوزيع،الجزائر،،2017ص171

[3] أحمد ابراهيم الملاوي،دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة،مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث،دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري،الأردن،،2008ص10

فضاء خارج فضاء الدولة وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال رفض والوقوف في وجه التقسيم الديني والعرقي والطائفي والوثني وغيرها من محاولات التقسيم التي تهدد كبان الدولة واستقرار نظامها السياسي

المطلب الثاني :أهمية دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق ودعم التنمية المحلية ونذكر أهمهذه المؤسسات

1- دور العمال والنقابات العمالية: من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئلبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة والتي قد تسبب لهم الإمراض وهنا تطالب النقاباتبضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة وتحقيق المناخ الجيد للعمال

2- دور الأسرة : تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة وماهية مخاطرها على المجتمع وذلك من خلال القدوة الموجودة عند الاب و الام والاهتمامبالنظافة والاستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل او الحد من تأثير استخدام الفردالسيئ للبيئة والهدف هو اضافة عضو نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة

3- دور المؤسسات التعليمية: دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الفرد والطفلفي المدرسة حيث توجد ارادات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي ويجب انتتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة .

4- دور المجالس الشعبية المحلية في المدن و القرى: على المجالس المحلية القيامبدورها في التنمية في جميع المجالات وفي كافة النواحي والحفاظ على البيئة ورقابةسلبيات الوحدات التنفيذية وفرض عقوبات على المخالفين .اعادة إصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصلاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المحلية. [1]

[1] عبد النور ناجي،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية،جامعة سطيف،عدد ،2/8117ص

5-دور المؤسسات الدينية:

لعب المؤسسات الدينية من المساجد و غيرها دورا كبيرا في توعية الناس من خلا الخطب و الدروس الأسبوعية و الندوات

6- دور العلماء: ضرورة عقد ندوات في الاذاعة و التليفزيون في المحافل الدولية العامة

7-دور الجمعيات الرياضية و الندوات الاجتماعية: يشغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المحلية لمخاطرالتلوث و خاصة لصغار السن عن طريق ندوات يدعي إليها المتخصصون[1] .

المطلب الثالث : آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية :

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر و تعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية و دفعه إلى المشاركة في العملية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تتمثل هذه الآليات من خلال:

- ترسيخ نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين و العالميين و الاهتمام بمشاركة الشباب و النساء

- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية و حقوق الإنسان و الديمقراطية

- تأسيس معهد جزائري مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي و

[1] عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره،ص208

إجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحية القانونية و العملية و مصادر تمويله

– أطالق حملة لتأسيس صندوق ق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح قطاعات المجتمع المدني

– التنسيق مع وسائل العالم بقطاعاتهم المختلفة لتحفيز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني و نشر الثقاة المدنية و عرض التجارب الناجحة بشكل منظم و دوري و إثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني و دورها في النهوض بالقضايا التي تمس اهتمام المواطن مباشرة. [1]

المبحث الثالث: ألأدوار التنموية الجديدة للمجتمع المدني في مواجهة الأزمات الراهنة

المطلب الاول:دور المجتمع المدني في حماية البيئة:

تتشارك جمعيات المجتمع المدني مع الدولة في المحافظة على البيئة وحمايتها

وذلك من خلال عدة ادوار تقوم بها وقد يفوق تأثيرها الدولة في بعضها و تتمثل وسائل عمل جمعيات حماية البيئة في ما يلي:

أ: التوعية البيئية للمواطنين: يعد دور الجمعيات البيئة في القيام بعمل التوعية البيئة للمواطنين من الأدوار الرئيسية لها في حماية البيئة خصوصا مع حداثة موضوعات حماية

[1] صالح زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي،مجلة العلوم الإنسانية،العدد8،ص78

البيئة واعتبار البعض ان حماية البيئة من موضوعات الكمالية مع ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بالبيئة ودمجها في السياسات الاقتصادية للدولة والأفراد منها مفهوم التنمية المستدامة 1وان المعرفة والتثقيف البيئي سيحول دون توريث الجهل أو عدم الوعي البيئي من جيل الى أخر فالأسرة التي لا تعي أهمية وضرورة الحفاظ على البيئة سينتقل جهلها ويسري ابنائها الذين سيورثونها ايضا وبالتالي نكون إمام أجيال متتالية جاهلة غير واعية بأهمية المحافظة على عناصر البيئة وتتمثل أهداف التوعية والتربية البيئية وأساسياتها ومكوناتها في منح فرصة اكتساب المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية الطبيعة وتحسين وضعها و تنمية الوعي البيئي .[1]

ب- الدور الاستشاري للجمعيات البيئية:تلعب الجمعيات البيئية دورا هاما استشاريا لسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في المسائل المتعلقة في حماية البيئة من خلال تقديمها باقتراحات مباشرة و دراسات عن رؤيتها لما يمكن اصداره من قرارات وقوانين لحماية البيئة من خلال نقل الواقع العملي لمن بيده وضع القرار اللازم لحماية البيئة.[2]

ج- جمع المعلومات : ان مواجهة المشاكل تقتضي الالمام بجوانبها على نحو عملي صحيح والبيئة كذلك تقتضي حمايتها الوقوف على المعلومات المتعلقة بالمشروعات التي تهدد البيئة و يقتضي الأمر أن يكون بإمكان هذه الجمعيات الإطلاع على تلك البيانات لدى الجهات الإدارية المختصة و أن يكون بإمكانها أيضا عرض ما يتوافر لديها

[1] ابراهيم كومغار،جمعيات المجتمع المدني و حماية البيئة في القانون المغربي،المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية،المغرب،العدد ،52ديسمبر ، 2015 ،ص55

[2] هشام عبد السيد الصافي بدر الدين،دور المجتمع المدني في حماية البيئة،مجلة الاقتصاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،المجلد،9العدد2020،2،ص201-202

من معلومات على الجهات الإدارية المختصة،وما يقتضي بالضرورة تدخل المشروع لتنظيم العلاقة بين الجمعيات التي تدافع عن البيئة و بين الادارة حتى لا يقف مبدأ السرية المستندات الإدارية حائلا دون حصول الجمعيات على المعلومات اللازمة لأداء مهامها.[1]

د- تنظيم المسابقة البيئية: تعد المسابقات البيئية من أهم الآليات الاجرائية التحفيزية الهامة التي تثير و تشجع أفراد المجتمع على حماية البيئة من خلال تعزيز روح المنافسة بينهم في حماية البيئة كما تفيد في نشر و إعلان الجهود المبذولة من الدولة و المجتمع المدني اتجاه حماية البيئة مما يساعد في النهاية على بناء فرد و مجتمع قادر على معالجة قضايا البيئة و هناك نجاح متزايد لنتائج تلك المسابقات على مستوى العالم مع تزايد مستمر في الإقبال عليها.

هـ- لتقاضي دفاعا عن البيئة:في حال إذا فشلت تلك الجمعيات في تحقيق حماية للبيئة في مناسبات معينة تم فيها انتهاك للبيئة يجوز لها أن تلجأ إلى القضاء دفاعا عن المصالح الجماعية التي تسعى لحمايتها.فاللجوء إلى القضاء يعد أحد النتائج الأساسية الأعمال تلك الجمعيات في مجال اليقظة و المراقبة المستمرة للأضرار البيئية وحرصها على احترام القواعد البيئية لدى الجميع،و تأتي هذه الخطوة من جانب جمعيات حماية البيئة كرد فعل لفشل المساعي الأخرى لمنع إفساد البيئة و المدخل القضائي قد يكون وقائي بمنع الفعل الضار بالبيئة قبل حدوثه و قد يكون ذلك،و ذلك يمنع الاستمرار في الفعل بعد حدوثه و معاقبة المستبدين فيه بإلزامهم بالتعويض المادي عن الأضرار الناتجة عن فعلهم ضد البيئة.[2]

---

[1] المرجع السابق،ص202

[2] بدر عبد المحسن عزوز،حق الانسان في بيئة نظيفة دراسة مقارنة،رسالةدكتوراه،حقوق عين الشمس 2009،ص526- 529،

و عليه يمكن حصر الغرض من حق التقاضي في الشؤون البيئية فيما يلي:

1- ضمان حصول المضرور على التعويض المناسب

2- العمل على تدعيم المشاركة الشعبية و خاصة عن التخطيط لإقامة المشروعات المؤثرة على البيئة.

3-نشر الوعي البيئي على المستوى الجماهيري بإشراك كل الطاقات في حماية البيئة من كل الأخطار التي تهددها باعتبار ذلك شكل من أشكال الرقابة.

4-معالجة كل الممارسات البيئية التي تهدد استقرار الموارد الطبيعية وسلامة البيئة الصحية،وتهيئة الحياة الآمنة للفرد و المجتمع

5- تشجيع القيام بدراسة التأثيرات البيئية عند وضع المشاريع و الانشاءات التي يمكن أن يكون لها انعكاسات سلبية على البيئة.[1]

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

الفساد من أكبر المشكلات التي تعرقل مسار التنمية و التطور لذلك كان من الواجب السعي لمحاربته و الحد من انتشاره و أصبح هذا الموضوع واجب الدولة و المنظمات ،و عليه يمكن تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد من خلال الاجراءات التالية:

[1] هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين،مرجع سبق ذكره،ص205

أ- **التوعية الاجتماعية:**انتشر الفساد في البنية الثقافية للمجتمع و أصبح الفاسد ينظر

إليه على أنه قوي ويفهم الأوضاع و قادر على استغلال سلطته و مكانته لتحقيق

أغراضه الشخصية و لعائلته و لهذا وجب على المجتمع المدني التدخل وخلق

ثقافة معاكسة و مناهضة للفساد و محاكمة للنزاهة بين شرائح المجتمع باستعمال

الوسائل المتاحة و لغة سهلة و بسيطة يفهمها المواطن العادي،و تقوم على

محاربة الفساد و هذا لا يتوقف على الطبقة المثقفة و التركيز عليها فقط و ذلك

بفضحهم على الصحافة المكتوبة و عبر التظاهرات الثقافية بشكل كوميدي هادف

كما تفعل بعض الجمعيات الجزائرية.

ب- **المسائلة القانونية و اللجوء للقضاء:**و ذلك بتقديم الحماية للمواطنين الذين يقعون ضحايا للفساد و الذين يفضحون الفساد و المفسدين و الذين قد يتعرضون للأذى و ذلك بتقديمهم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوي لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم كما يجب على منظمات المجتمع المدني رفع الدعاوي ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها مسؤولة عن الحفاظ على حقوق المجتمع و مصالحه.[1]

ت- **تقديم النموذج:**حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني مكافحة الفساد و هي

[1] مركز دعم التنمية و التأهيل،تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم و تعزيز آليات الشفافية و المسائلة،القاهرة،،2008ص38

تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد و الادارة الرشيدة

من خلال الشفافية في نشر التقارير المالية و الفنية و المعلومات الخاصة بها [1]

د- **المشاركة في سن القوانين والتشريعات**:من خلال الشراكة في صياغة الأنظمة و

التشريعات و القوانين و السياسات العامة المنظمة لحياة أفراد المجتمع و توطيد علاقاتها بالبرلمان و تبادل المعلومات معه والضغط عليه لإقرار سياسات ديمقراطية و عادلة و تخدم حاجات و أولويات و مصالح المجتمعات المحلية و مطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات بحيث يتم من خلالها مساءلة و محاسبة من لم يلتزم بأخلاقيات المهنة والمطالبة بتعديل التشريعات المنظمة لعمل المجتمع المدني لتوفير استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

هـ- **تعزيز العمل الميداني**:يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في تعزيز العمل الميداني لقربه من أرض الواقع و قدرته على الاحساس بحاجيات الآخرين و هذا ما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة تظهر بوضوح أن ميثاق الأمم المتحدة سوف يحتاج إلى عملية متابعة فعلية لتعزيز التطبيق،و كما أشارت إلى ذلك منظمة الشفافية الدولية أن المكون الأساسي لمثل هذه العملية سوف يكون الشفافية و الفرص الواسعة و الموثوقة لمشاركة المجتمع المدني.

و- إعداد الدراسات و البحوث:و ذلك بتسليط الضوء على مسببات و دوافع الفساد داخل القطاع العام و القطاع الخاص مثل البيروقراطية و ازدواجية الاختصاصات و

[1] رنا أحمد غانم،تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد،نسخة الاكترونية ،http://www.napanews.net/.html

مستوىالأجور و الكفاءات...إلخ.و دراسة التشريعات و اللوائح بهدف تطويرها و تحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد و ظواهره و أساليبه.[1]

ز- تأمين مساءلة الحكومة:

للمجتمع المدني أهمية كبيرة في المطالبة بالمساءلة الحكومية لأنها من الأولويات

الأساسية في مكافحة ظاهرة الفساد تكمن في مطالبة الحكومات لتصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة و الاشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام المتاحة يشكلان أساس مساءلة الدولة عن حالات الفساد.

ش- التنسيق و بناء التحالفات مع المنظمات الدولية:

من خلال إنشاء الشبكات المحلية و الانضمام إلى الشبكات الاقليمية و الدولية و التي تهدف إلى مكافحة الفساد من خلال التنسيق و القيام بتبادل المعلومات و التجارب و الخبرات و رسم الخطط و تنفيذ برامج مشتركة مما يكرس الجهود بصورة سلمية و تحقيق الأهداف المنشودة.[2]

المطلب الثالث :دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا

1- **التعريف بمرض كوفيد 19:** هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا و لم يكن أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد قبل بدء تفشيه في ووهان الصينية في ديسمبر 1122و قد تحول كوفيد 22إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

[1]بد السلام عبد اللاوي،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر،دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010

[2]بد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق ،ص26

2- **أعراض مرض كوفيد 19:** تتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لمرض كوفيد 22في الحمو الإرهاق و السعال الجاف و تشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا و لكن قد يصاب بها بعض المرضى الآلام و الأوجاع و احتقان الأنف و الصداع و التهاب الملتحمة و ألم الحلق و الإسهال و فقدان حاسة الذوق و الشم،و ظهور طفح جلدي أو تغيير لون أصابع اليدين أو القدمين و عادة ما تكون هذه الأعراض خفية و تظهر بشكل تدريجي و يصاب بعض الناس بالعدوى دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جدا.[1]

و يتعافى معظم الناس نحو 31%من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص،و لكنا

لأعراض تشتد لدى شخص واحد تقريبا من بين كل خمسة أشخاص مصابين فيعاني من صعوبة في التنفس و تزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين المسنين والأشخاص المصابين بمشاكل صحية مثل أمراض القلب و الرئة و السكري و أمراض ضغط الدم أيا كانت أعمارهم.

***كيفية انتشار مرض كوفيد19 :** يمكن أن يلقط الأشخاص عدوى كوفيد 22من

أشخاص آخرين مصابين من و ينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب بكوفيد 22و التي وزنها ثقيل نسبيا فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد و إنما تسقط سريعا على الأرض،لذلك من المهم احترام مسافة 2متر على الأقل.[2]

[1] بد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق ،ص28

[2] -https://www.who.int/aremergencies/idseuses/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a coronavirusتمتصفحالموقعيوم2022/3/20علىالساعة10:30

3- دور المجتمع المدني في مجابهة وباء كورونا

تستوجب هذه الأزمة تظافر الجهود و توحيد القوى لتفادي سيناريوهات خطيرة و

ذلك باستباق آثار هذا الوباء و الحد من تداعياته على صحة المواطن و المجتمع ككل عبر تشريك كل الأطراف خاصة منظمات المجتمع المدني و في الوضع الراهن يتمحور دورها في ثلاث أدوار رئيسية:

أ- **الدور التوعوي التحسيسي:**في كل الأزمات سكون المواطن مندفع بهدف تقديم يد المساعدة و التحرك الفوري و عندما يعرضه إلى الخطر و تعكر الأوضاع رغم حسن نيته وفي هذا السياق تسعى منظمات المجتمع لتوجيه الأفكار و الطاقات وذلك بتوجيهها بطريقة تتماشى مع متطلبات حل الأزمة و تعمل على حشد هذه الطاقات و ضخها في أعمال تطوعية و تتجلى في فاعلين محليين من كل منطقة و تعمل على:

- توعية المواطنين حول خطورة هذا الوباء و طرق الوقاية منه بمسافة الأمان و تجنب الاكتظاظ في المرافق العامة
- تحسيس المواطن بأن الدولة متمكنة ومسيطرة على الوضع
- توزيع المتطوعين للإعلانات تحت رقابة سلطة الإشراف.
- تقديم الفاعلين المحليين لتقارير يومية إلى سلطة الإشراف حول الأنشطة اليومية و

الوضع المحلي.[1]

ب- الدور الردعي الميداني:و ذلك بتدعيم مؤسسات الدولة بالرصيد البشري الكافي و المؤهل للتدخل في الميادين المختلفة،تعزيز سيارات الإسعاف و الحماية المدنية بمتطوعين يمتلكون تدريب للتصرف في الأزمات و الاسعاف و الاستجابة لحالات الاصابة بالكورونا

ت- الدور الرقابي:تعمل منظمات المجتمع المدني على متابعة يومية لتفاصيل من خلال فاعلين محليين و متطوعين لكل منطقة يسجلون الإخلالات و التجاوزات و يعملون على التبليغ عنها عبر وسائل عديدة،بحيث أن الوعي بالتجاوزات يجعل من الحلول أسرع و أسهل.فمنظمات المجتمع المدني تساهم في مواجهة الأزمات و لكن على الدولة توفير لكل متطوع الحماية اللازمة لأن سلامته فوق كل اعتبار.

و أثبتت التجارب أن كبح الفيروس بحاجة إلى اجراءات احترازية ضرورية مرتبطة بتقييد حركة التنقل للأشخاص المصابين و إلزامهم بالحجر الصحي في المنزل أو المشفى لمنع انتقال الفيروس،و للأشخاص غير المصابين من خلال الحد من التنقل والحركة بالحجر في المنزل للحد من حدوث المزيد من الحالات المرضية مستقبلا.

و هناك مجموعة من الإرشادات الوقائية لا بد من الالتزام بها كالنظافة

[1]بد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق،ص42

الشخصية مثل غسل اليدين و استخدام مطهر اليدين و أن لا تلمس وجهك "عينك وأنفك و فمك" بأيدي متسخة،تغطية الفم عند السعال و العطس،تنظيف و تطهير البيئة المحيطة في البيت أو العمل بالإضافة إلى ما يسمى بالتباعد الاجتماعي بمعنى الابتعاد عن أي تجمعات كبيرة و الحرص عند الاتصال الضروري بلآخرين.و يشير المختصون أن التباعد الاجتماعي يسهم إلى حد كبير في إبطاء سرعة انتشار فيروس كورونا ومنع ارتفاع وتيرة الإصابة إلى مستوى كارثي و بالتالي الحفاظ على المنظومة الصحية.

خلاصة الفصل:

أن من أولويات المجتمع المدني تلبية احتياجات المواطن البسيط ووالعمل على ايصال مطالبهم للسلطات المعنية و القيام بمختلف النشاطات الهادفة للنهوض بالمجتمعالمحلي ومحاولة حل جميع مشاكله هذا تحت إطار مشروع الدولة لمخطط التنمية الشاملةومشروع المجتمع المدني لإنجاز التنمية المحلية و تكييفها بما يتوافق مع متطلبات وامكانات و قدرات الساكنة المحليةولكي يتجسد مشروع التنمية المحلية على أرض الواقع لا بد أن يملك المجتمع المدنيالعديد من الوسائل للقيام بالعديد من الأدوار التي تهتم بخدمة الصالح العام و السعي لحلالمشاكل و التوجه نحو التغيير الاجتماعي،الاقتصادي و السياسي و ترسيخ ثقافةالمشاركة و التعاون بين المجتمع المدني و الدولة و القطاع الخاص هذه الشراكة هدفهاالأساسي دعم المسار التنموي ومحاربة كل معيقاته و تحدياته سواء كانت في الإدارة كالفساد الإداري (رشوة–محسوبية–محاباة–استغلال المنصب)،أوكانت عبارة عن أزمة تمس البلاد و قد لاحظنا الدور الهام و الحقيقي الذي يلعبه المجتمع المدني في مواجهةالأزمات على سبيل المثال في مواجهة جائحة كورونا و كيف دعم المجتمع المدني الدولةمن خلال مختلف الإعانات و المساعدات أو من خلال حماية البيئة لكن كل هذهالمشاكل –الفساد– حماية البيئة–أزمة كورونا–تعرقل مسار التنمية

.

خـــــــــــاتمة

خـــــــــــاتمة

الدولة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة الأخذ بمبادئ المقاربة التشاركية الهادفة الى جعل التدبير المحلي نتاج ارادة تشاركية تنخرط فيها الدولة ومؤسساتها مع مختلف منظمات المجتمع المدني، هذه الأخيرة أصبحت تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية المشاركتية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد، أو أن تلعب الدور العكسي، ذلك أن هذه المؤسسات مشاركتها في تدبير الشأن المحلي مرتبط بمدى استقلاليتها وسبل تفعيلها، فاستقلالية منظمات المجتمع المدني هي

التوصيـــــات

- الحرص للوصول إلى الرقي والتقدم والازدهار وذلك من خلال مشاركة حقيقية وجادة
- الاهتمام بحاجات المجتمع المحلي الأساسية واشراكه فالتنمية لابد منه.
- تقريب الإدارة من المواطن والسعي لتحقيق المنفعة العامة وفتح المجال إمام منظمات المجتمع المدني لتقديم مقترحاتها ومشاريعها وتشجيع المبادرات الفردية

-اكتساب منظمات المجتمع المدني للمصداقية والاستقلالية لدعم البرامج المحلية التنموية

-القيام بدراسات واقعية وميدانية للمناطق المحلية لتقديم برامج تنموية تتوافق مع خصوصيات المنطقة والقيام بشراكة فعلية بين المجتمع المدني والدولة والمواطن المحلي في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة على المشاريع التنموية.

– تفعيل المحاسبة والرقابة على الإدارات المحلية لمنع ضياع المال العام وفتح المجال للمجتمع للاطلاع على ما يحدث داخل المجالس المحلية وفق آليات قانونية.

والمخلصة للمواطن والوطن وفسح المجال لها للقيام بدورها على أكمل وجهه

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1. أومليل علي، "حول أسباب العنف السياسي"، ورقة قدمت إلى: العنف والسياسة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987
2. احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،
3. أحمد مصطفى خاطر ،تنمية المجتمع المحلي،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1999
4. برهان غليون، بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992 .
5. توفيق ألمديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، الطبعة الأولى، ،1997
6. خنفريخيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3-،2011/2010،
7. زهير بوعمامة، محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني، وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني الأول، التحول الديمقراطي في الجزائر، 10-2005/12/11جامعة بسكرة(الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع،2006،

8. سعيد بن سعيد العلوي، مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر، ورقة قدمت إلى: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت مركز . دراسات الوحدة العربية، ج 1989 ،

9. سليماني محمد يايزيدعلي،أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مجلة الاقتصاد والتنمية،العدد،13 جامعة المدية،دون ذكر سنة النشر ،

10. سوفيانرميلّاوي ."دور المجتمع المدن في التنمية المحلية في الجزائر".)رسالة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر03، 2010

11. صالح زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي،مجلة العلوم الإنسانية،العدد8،

12. صالح زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي،مجلة العلوم الإنسانية،العدد8،

13. صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة، دار سعاد الصبلح، 1991

14. عبد المطلب عبد المجيد،التمويل و التنمية المحلية،الاسكندرية،الدارالجامعية،ص 184

15. عبد النور ناجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر ، مجلة الآداب والعلوم2007 ، ص 207 / الاجتماعية ، جامعة سطيف، عدد

16. عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى العلوم السياسية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية(الجزائر)،،2010

17. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي،المرجع السابق

18. غازي الصوران ،تطور مفهوم المجتمع المدن وأزمة المجتمع العرب ، طبعة الاولى غزة مركز الدراسات النقد العربى ،2004

19. متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن ، بيروت: مركز دراسات الوحدة. العربية، 2002

20. محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ، السنة 15 ،يناير 1993،

21. محمود عبد الفضيل، ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية، ورقة قدمت إلى: قضية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز. دراسات الوحدة العربية، 1991

22. مصطفى الجندي،الإدارة المحلية و استراتجيتها، الإسكندرية ،منشأة المعارف، 1987،ص49

منصور مرقومة، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية، مجلة دفاتر السياسةوالقانون، جامعة ورقلة(الجزائر،) يوم ،03-2010/11/04

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفصل الأول:الإطار المعرفي والمفاهيمي للمجتمع المدني.....10-39

المبحث الاول: ماهية المجتمع المدني.....10

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه.....10

المطلب الثاني:تصور المجتمع المدني في الفكر الغربي و العربي 15

المطلب الثالث: خصوصية المجتمع المدني في الجزائر:.....31

المبحث الثاني: مضامين المعرفية والمفاهمية التنمية المحلية 35

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية 36

المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية.....37

خلاصة الفصل.....39

الفصل الثاني: مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية.....40-

المبحث الأول: مؤسسة المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية..... 41

المطلب الأول: طبيعة مؤسسة المجتمع المدني في الجزائر 41

المطلب الثاني :أهمية دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية 44

المطلب الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في العمل التنموي.....45

المبحث الثالث: ألأدوار التنموية الجديدة للمجتمع المدني في مواجهة الأزمات الراهنة..46

المطلب الاول: دور المجتمع المدني في حماية البيئة.....46

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.....49

المطلب ثالث :دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا.....52

خلاصة الفصل.....57

الخاتمة

قائمة المراجع

ملخص الدراسة:

الدولة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة الأخذ بمبادئ المقاربة التشاركية الهادفة الى جعل التدبير المحلي نتاج ارادة تشاركية تنخرط فيها الدولة ومؤسساتها مع مختلف منظمات المجتمع المدني، هذه الأخيرة أصبحت تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية المشاركتية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد، أو أن تلعب الدور العكسي، ذلك أن هذه المؤسسات مشاركتها في تدبير الشأن المحلي مرتبط بمدى استقلاليتها وسبل تفعيلها.

Abstract:

The state today is more than ever required to adopt the principles of a participatory approach aimed at making local management the product of a participatory will in which the state and its institutions are involved with various civil society organizations, the latter having become the decisive role in many pivotal and articulated issues in the society in which it lives, which are Thus, it can either be a tool that supports and plays the role of the authority in the state in order to promote the concepts of participatory democracy, civil rights, and good governance, or it can play the opposite role, because these institutions' participation in managing local affairs is linked to the extent of their independence and ways to activate them.